بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله فضح الله هؤلاء الدعاة وعلى رؤوس الأشهاد

الْحَمْـدُ لِلَّــهِ رَبِّ الْعَـالَمِينَ، وَالصَّـلَاةُ وَالسَّـلَامُ عَلَـى رَسُولِهِ الأَمِينِ.

أَمِا بَعدُ:

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ...

مُقدِمةٌ:

تَكفَّلَت السُّنَنُ الكَونية، بِترجَمـةِ لُغـةِ التَّمكِيـنِ القَوِيِّـةِ لتقرأَ لَنَا مِن عِنَاوِينِهَا السَّوِيَّة، أَنَّ حُلِيَّ الوجُودِ ثَمَرةٌ لِلمِحَنَةِ الكَؤودِ، وأنَّ النَّصرَ شَرطُهُ الحَـق المَشـهودِ، وسَـبِيلُ الحَـقِّ إعدَامُ الهَوى بِسيفِ الإخلاص، وأوثَـقُ تَلابيـبِ الإخلاص بَـابُ المَعرفَـةِ بِـاللهِ جَـلَّ فـي سَـمائهُ، وأهـدى طَرِيـقٍ وأسَـوَاهُ وأصفَاهُ طَرِيقُ مَن رَضيَ اللهُ عَنهم مِمَّن هدَاهُ مِنَ النَّبِيِّينَ , وَالصِّدِّيقِينَ واجتبَاهُ 0

الخَطأُ سِمةٌ مُشترَكَةٌ لِلعَالَمِ:

ولا يُخطِـئُ المَـرءَ الخَطـأ، وكُـلُ النَّـاسِ تحـتَ مَظلَّـةِ الخَطأِ لَحظَةً قد انضَوَى، بِمقصدِ الهَـوى، أو بِهَـدفِ الهُـدى، فَهـم بيـنَ مُهتـدٍ سـوي، وغَـوِي ردي، ومَـعَ أنَّ الحَـقَ أجلَـى وأندى إلا أنَّ لونَهُ ليلاً يُغيِّبُـهُ عَـنِ الأعشـى، وأبـداً لا يُبصِـرُهُ الأعمَى، وأهلُ المَعرِفةِ هُم لِلحـقِّ أولـو القُربَـى، وأقرِبَـاؤهُ مِن السَّلفِ أعلَمُ بِهِ وأولى.

مُشكِلَةُ العَصرِ بين الهَوى والهُدى:

المَصالِحُ والمَفَاسِدُ قَضِيةُ اللَّحظَةِ القَاصِـمَةِ، ومِيـدانُ الأفهَامِ المُسـتَعرَةِ، بيـنَ مُثبِـتٍ ومُعطـلٍ، ومُطلِـقٍ ومُقيَّـدٍ، وضَابِطٍ وعَـابِثٍ، وَعلـى ضَـوءِ هـذا تَراشَـقَ القَـومُ بِسِـهامِ القَواصِمِ، وتجَـاولوا بِقواطِـعِ الحَواسِـمِ؛ وَقَـد عَزمَـتُ النِّيَّـةُ مُتوكِلاً عَلى اللهِ، رَاكِباً عَادِيَاتِ الأملِ، مُستضِيئاً بِنُورِ الحَـقِّ

لِتبديدِ شَبَحِ الضبَابِيةِ القَاتِم لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَـةٍ وَيَحْيَـى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ.

المَصالِحُ والمفَاسِدُ:

لَها أصلُها المَتين، وحَبلُها الثَخِين فـي أُصـولِ الـدِّين لا يُنكِرُ أمرها إلا مِن أبطأ بِهِ الجَهـل، وقعـدَ عـن رَفعَـهِ العِلـم، فهي قاعدةٌ مَعلومـة وثَـابتي بالفـاظٍ مِنهَـا " الضَـررُ الأشـدُّ يَزالُ بِالضَررِ الأخَف "، ومِنهَا " يُختَارُ أهوَنُ الشَّرِّين أو أخَفُ الضَّرَرِين "، ومِنهَا " إذا تَعَارضَ مَفسدتَانِ رُوعِيَ أعظَمَهمَـا ضَرَراً بِارتكَابِ أخفِهمَا"، ومِنهَا " إذا اجتمَعَ ضَـرَرَانِ أسـقِط الأصـغرُ للأكبَـرِ "، ومِنهَـا " درءُ المَفَاسـدِ أولَـى مِـن جَلـبِ المَصالِح "، وكُلُها مِن مَعينٍ وَاحِـدٍ فَحاجـاتُ النَّـاسِ الدِّينيَّـةِ والدَّنيَويَّةِ جَاءَ الدِّينُ لِيمهدَ سبِيلَها، ولِيُنظِمَ مَاهيتهـا، ويُـوجِّهَ مَسـيرَتَها علـى جَلـبِ المَصـالِح ودرءِ المَفاسـدِ قَـالَ اللّـهُ تَعالى: {وَقَـالَ مُوسَـى لِأَخِيـهِ هَـارُونَ اخْلُفْنِـي فِـي قَـوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ}.

مَا المُشكِلةُ؟!

وَقَد يَقولُ قَائِلٌ وَهل هُناكَ مُشكِلةٌ؟!

أقُـولُ: نَعـم مُشـكلةٌ وأيُ مُشـكلةٍ! عِنـدمَا تُـتركُ الفَرائِض بِاسمِ المصَالِح والمَفاسِد، ويُدرَسُ الدِّينُ بِسهمِها، وتُحَلُّ عُراهُ بِرُمَحِها، وتُقطَعُ أواصِرَهُ بِصـوارِمِها، ويُحـارَبُ أولياؤهُ بِأصلِها، ويُرفعُ أعداؤهُ بِذاتِها، وليسَ لَهَا فـي حَقِيقـةِ الأمـرِ دَقَـةَ نَصـيبٍ، ولا كرعَـةَ حَـظٍ، وذلـكَ عِنـدَما تُفهـمُ المَصلَحَة مَفسَدة، والمفسدةُ مَصلحةً، وذلكَ بِسببِ غِشاوةٍ على مَناظِيرِ التَنظيرِ لَهَا، وَلقَد فَهِمَ بَعضُ النَّاسِ مِنها فُهوماً مُنحرفـة تَحِيـدُ بِهـا عَـن سَـبيلِها المُسـتقيم، فحُمِّلـت هـذه القَاعـدة مِـن المَعـاني والأحكَـامِ مـا لا تَحتمِـل، وفُتـحَ بـابٌ عَريض مِن التَساهُلِ في تَطبيقِ الأحكامِ، وأصبحَ الهَوى مِـن العَوامِلِ الخَفِيةِ التي تُؤثِرُ تأثيراً بالغـاً فـي تحدِيـدِها، وهَلـم جَرَ.

الجِهادُ مَصلَحَةٌ أَم مَفسَدَةٌ؟

ومِن القَضَايَا المُضطرِمةِ اليومَ تِصنيفُ الجِهـادِ جُملـةً وتفصيلاً، دفعاً وطلباً إلى مَصلحةٍ أو مَفسدةٍ، وممَّـا لا شـكَ فِيهِ قَطعاً أنَّ اللهَ لم يُشرِّع أمراً فيهِ مِن المَضرةِ المُطلقـةِ

ما يَفوقُ المَصلحة، ولكِن الأمرُ يَكمنُ فـي تـوقيتِ أداءِ هـذا المَشروعِ كمَا هو مَشروعٌ، وعِندَ التَزاحُمِ، وهذا يَنطبقُ على جِهادِ الطلبِ، وهوَ مُقتضى الحِكمةِ الـتي تُحـدُ بــ "فِعـلِ مَـا يَنبغي كمَا يَنبغي في الوقتِ الـذّي يَنبغِـي" حَتَـى لا تَنعكِـس المصَالِح إلى مفَاسدٍ.

جِهادُ الدَفعِ مَصلحةٌ أم مَفسَدةٌ؟

جِهـادُ الـدَفعِ أمـرهُ مَعلـومٌ، وحَـالُهُ مَحسـومٌ، إذ هـو ضُرورةٌ مُتحقِقةٌ، وَمَفاسِدُ بقاءِ العَـدوِ أكبَـرُ مِـن أنْ تُعـرض وتُشهَر، مِن دَثرِ مَعالِمِ الدِّيَانَةِ، وانتِهاكِ المَحَارِمِ المُقدسـةِ، وقَتـلِ الأنفـسِ البَريئـةِ، واسـتعبادِ العِبـادِ، ونَهـبِ الأمـوالِ، وذوبانِ الأجيَالِ فـي بَراثِـنِ التَنصِـيرِ، فَهـو فَسـادٌ لا يُضـاهِيهِ فَسَاد، لأنَّهُ مَحرَقةٌ لِلمَحفُوظاتِ الضَّرورِيَّة، والمُجمَـعِ علـى حِفظِها وهي: الدِّينُ، والنَّفسُ، والعَرضُ، والنَسبُ، والمَالُ.

ولِهذا لا يُقالُ هُنا يُنظرُ في مَصلحَةٍ أو مَفسدةٍ ويُتكَلَفُ التَّنظِيرُ، ويَضعُ النُصوصَ فـي غيـرِ موضِعِها، ويُحـرَّفُ مُـراد الأئمةِ على حسبِ الأهواءِ، وسلطَانِ الرُّكونِ المَاحقِ لِلـدنيَا والدِّينِ مَعَا، فليسَ بَعدَ هذا مِن مَصلحةٍ تُرجَى، لا مِنَ قريبٍ ولا منَ بعيدٍ، فيَا سبحانَ اللهِ أيُ مَصلحةٍ تُرجى لِلإسلامِ في دَولةٍ صليبيةٍ أقبَلت لِهـدمِ كـلِ مَبـانِي الدِّيَّانـةِ قَصـداً؟! وأيُ عُقولٍ تتكلمُ اليوم؟!

ومِن هُنا فَهِمَ الأئِمةُ أنَّ هـذا الأمـرِ مَحسـومٌ، فَنقلـوا الإجمَـاعَ عَلـى فرضِـيةِ دَفـعِ العَـدوِ دونَ النَّظـرِ إلـى وجـودِ مصلحةٍ، أو درءِ مفسدةٍ، لِتَقـرُرِ المَفسـدَةِ جُملـةً وتَفصِـيلاً، شَرعاً وعَقلاً.

وهذا شَيخُ الأُصُـولِيِّينَ، وتلميـذُهُ رحمهمَـا اللـهُ تعـالى الَّذَينِ فَعَلا فـي قاعـدةِ المصَـالحِ والمفَاسـدِ، مَـا لـم يُفعَـل تَنظِيرَاً وتطبِيقاً، قالَ ابن تيميةَ رَحمهُ اللهُ تعالى: (فَأَمَّـا إذَا هَجَمَ العَدُوُّ، **فَلَا يَبْقَى لِلْخِلَافِ وَجْهٌ**، فَـإِنَّ دَفْـعَ ضَـرَرِهِمْ عَنْ الدِّينِ وَالنَّفْـسِ وَالْحُرْمَـة، **وَاجِبٌ إجْمَاعًـا**) [الفتـاوى الكبرى 4 / 607].

وقالَ رحمهُ اللهُ تعالى: (وَأَمَّا قِتَـالُ الـدَّفْعِ فَهُـوَ أَشَـدُّ أَنْوَاعِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَنْ الْحُرْمَةِ وَالـدِّينِ **فَـوَاجِبٌ إجْمَاعًـا**، فَالْعَدُوُّ الصَّائِلُ الَّـذِي يُفْسِـدُ الـدِّينَ وَالـدُّنْيَا لَا شَـيْءَ أَوْجَـبَ **بَعْدَ الْإِيمَانِ** مِنْ دَفْعِهِ **فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ شَرْطٌ** بَلْ يُـدْفَعُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ...) [الفتاوى 4 / 608].

ولكَ هُنَا أخي القَارئُ الكريم أنْ تسألَ فَتقولَ فَمِن أينَ أتى القَومُ اليَومَ بَشرطِ المَصلحةِ لِتعطيلِ الدفعِ؟! أقُولُ لأنهم أبعَد النَّاسِ عن حقَائِقِ المفَاسِدِ والمصَالِحِ.

وأَمَا مَا ذَكرَهُ شَيخُ الأُصُوليِّينَ ابنُ القيم رحمَهُ اللهُ تَعالى في "الفُروسِيَّةِ" يُبينُ مَدى عِظَمِ الإعَاقَةِ التي وَصلَ إليهَا القَومِ اليَومَ، حيثُ قَالَ: (فَقِتَالُ الدَفعِ أوسَعُ مِن قِتَالِ الطَلبِ وأعَمُّ وجُوباً ولِهذا يَتعينُ على كلِ أحدٍ يَقُم ويُجَاهِدُ فِيهِ العبدُ بإذنِ سيدهِ وبِدونِ إذنِهِ، والولَدُ بِدونِ إذنِ أبويهِ، والغَرِيمُ بِغيرِ إذنِ غريمِهِ وهَذا كجِهادِ المُسلِمِينَ يَومَ أحدٍ والخَندَقِ **وَلا يُشتَرطُ فِي هَذا النَّوعِ مِن الجِهادِ أن يَكونَ العَدو ضِعفي المُسلِمينَ فَمَا دُون، فإنهم كانوا يَومَ أحدٍ والخَندقِ أضعَافَ المُسلِمينَ فَكانَ الجُهادُ واجباً عليهم**، لأنَّهُ حينئذٍ جهادُ **ضَرورةٍ** ودَفعٍ لا جِهادُ اختيارٍ...)، إلى أن قَالَ: (فَجِهادُ الدَفعِ يَقصِدُهُ كُلُ أحدٍ، ولا يَرغَبُ عنهُ إلا الجبان المَذمومُ شَرعاً وعَقلاً) [الفروسية ج 1/ص 188].

ولكَ أَن تَسألَ أخي القارئُ الكَريم أينَ ذكْرُ المصَالِحِ المفاسدِ هُنا؟! وهَل تَعَامى عَنها هَذا النِحريرُ؟!

وتَأمل أخي الكَريم في كلامَ ابنَ نُجيم الحَنفي رحمهُ اللهُ تَعالى وحَتَى تَعلمَ مَن هذا الرَجُلُ فهو صَاحِبُ كِتابِ "الأشبَاهِ والنظائِرِ" الشَهيرُ بِقواعدِ الفقهِ وهوَ مِن أكثَرِ مَن تَكلَمَ عَن المصَالحِ والمفاسدِ، ولأن تَركَ جهادُ الدَفعِ مَفسدةٌ مُتَقررةُ في الدِّينِ والدُنيا معاً، وهوَ أمرٌ محسومٌ.

أنظر مَاذا يَقولُ صَاحبُ القواعدِ في شَرحهِ "لِكنزِ الدقائقِ" قَال: (فَيَجِبُ عَلى جَميعِ أهْلِ تِلكَ البَلدَةِ، وَكَذَا مَنْ يَقْرُبُ مِنْهُمْ إنْ لَمْ يَكُنْ بِأهْلِهَا كِفَايَةٌ، وَكَذَا مَنْ يَقْرُبُ مِمَّنْ يَقْرُبُ إنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَقْرُبُ كِفَايَةً أوْ تَكَاسَلُوا وَعَصَوْا، وَهَكَذَا إلى أنْ **يَجِبَ عَلى جَمِيعِ أهْلِ الإسْلامِ** شَرْقًا وَغَرْبًا !!..)، إلى أن قَالَ: (وَفِي البَزَّازِيَّةِ امْرَأةٌ مُسْلِمَةٌ سُبِيَتْ بِالمَشْرِقِ **وَجَبَ عَلى أهْلِ المَغْرِبِ تَخْلِيصُهَا** مِنْ الأسْرِ مَا لَمْ تَدْخُلْ دَارَ الحَرْبِ ; لأنَّ دَارَ الإسْلامِ كَمَكَانٍ وَاحِدٍ) اهـ [البحر الرائق ج 5/ص 78].

أقولُ: هَذا مَا نَحتَاجُ إليهِ وَهو المَنشُودُ المَفقُودُ تَمَامَاً.

أيُهمَا أولَى بِالحِفظِ؟ الدِّينُ أمِ النَّفسِ:

عُلِمَ بَدَاهةً أَنَّ الدِّينَ أَولَى بِالحفظِ مِن النَّفسِ، لأن الخَلقَ مَا خُلِقُوا إلا لأجلِ الدِّينِ، قَالَ اللهُ تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}، ومِن الواجِبِ أَنَّ تَكونَ الدُنيا تَبعاً للدِّينِ لا العَكس، ومِن البَلايَا المُدمِرةِ النَّظرِ إلى نتائِجِ الأحدَاث عَبرَ بَقاءِ الحَياةِ مِن عَدمِها، وَلَو كَانَ هذا المِيزان في صَدرِ الإسلامِ لمَا شُرِعَ جِهادٌ أصلاً، ولو تُرِكَ المأمورُ بِهِ لحفظِ الدِّينِ لمَا دَعَا نَبيٌ، لأن الجَمِيعَ كانوا عُرضَةً للقَتلِ، بل قُتِلَ مِنهم الكَثِيرِ وهَل هُنَاكَ مَفسدةٌ أعظم من قَتلِ نَبِي؟! أقولُ: نَعم! قَتلُ الدِّين أعظم.

فلذلِكَ تَنبَهَ شيخُ الإسلامِ رحمَهُ اللهُ تعالى لِهذهِ القضيةِ وهي قَضيةُ تَقدِيمِ الحَياةِ عَلى حِفظِ الدِّينِ، فقالَ رحمه الله تعالى: (وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقْصُرُ نَظَرُهُ عَنْ مَعْرِفَةِ مَا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِنْ مَصَالِحِ الْقُلُوبِ، وَالنُّفُوسِ وَمَفَاسِدِهَا، وَمَا يَنْفَعُهَا مِنْ حَقَائِقِ الإِيمَانِ، وَمَا يَضُرُّهَا مِنْ الْغَفْلَةِ وَالشَّهْوَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا} وَقَالَ تَعَالَى: {فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنْ الْعِلْمِ}، فَتَجِدُ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَحْكَامِ **لَا يَرَى مِنْ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ، إلَّا مَا عَادَ لِمَصْلَحَةِ الْمَالِ وَالْبَدَنِ**) اهـ [الفتاوى الكبرى 2 / 19].

وَهَذا هو الحَالُ اليَوم واللهُ المُستعَان.

هَل تَركُ الجِهادِ يَحفَظُ النَّفسَ ويَجلِب المَصلحةَ؟!

أترِكُ الجَوابَ لِشيخِ الإسلامِ رَحمهُ اللهُ تعالى وفي كِتابِ ألفهُ في قاعدةِ المَصَالِح والمفاسِدِ لِيتعلمَ كُلُ مُتعالِمٍ حيثُ قالَ: (وقد ذَكرَ تَعالى فيَ ضِمنِ آياتِ الجِهادِ ذَمُ مَنِ يَخافُ العَدوَ، ويَطلبُ الحَياةَ، وبَينَ أن تَركَ الجِهادِ لا يدفَعُ عَنهم المُوت بَل أينمَا كانوا أدركهمُ المُوتُ ولو كانوا في بُروجٍ مُشيَّدةٍ **فَلا يَنالُونَ بِتَركِ الجِهادِ مَنفَعَةٌ،** بَل لا يَنالوَنَ إلا خسارةَ الدُنيا والآخرةَ فقالَ تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا}) [الحسنة والسيئة ج 1/ص 19].

تَأمل أخي القَارئُ الكَريم كَيفَ بَيَّنَ أن تَـركَ الجِهـادِ لا يحصُل بِهِ مَصلحةٌ بِقولِه "فَلا يَنَـالُونَ بِتَـركِ الجِهـادِ مَنفَعَـةٌ" وبَينَ مُنَظَرَةِ العَصر، فإلى اللهِ وحدَهُ المُشتكى.

وَهَل يَلزمُ مِن الغَزوِ قَصْدُ الدِّينِ؟

يقولُ البَعـض قـد لا يَلـزمُ مِـن الغَـزوِ أن يَكـونَ لأجـلِ الدِّينِ، بِحيث أن العدو قَد يَكـون أتـى لأجـلِ مَصـالحٍ، لا مِـنَ أجلِ دِينٍ.

فيُقالُ: إنَّ هذهِ الشُبهةَ مِن أرخصِ الشُبَه ويَـردُّ عليهَـا قول الله تعالى: {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ}، وقولِه: {وَلا يَزَالُـونَ يُقَـاتِلُونَكُمْ حَتَّـى يَرُدُّوكُـمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا}، فالقوم أتوا لأجلِ حَربِ الإسـلامِ وقد أعلنُوها صَريحةً، ولو لم يُعلِنُوها فكفى بِالله شَهيداً.

إذا تزَاحَمت مفسدةُ ضَـياعِ الـدِّينِ أو القَتل؟

لا شَك أنَّ الشَرعَ يَأمرُ باختيارِ القَتلِ عن ضَـياعِ الـدِّينِ قَالَ تَعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّـهْرِ الْحَـرَامِ قِتَـالٍ فِيـهِ قُـلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيـرٌ وَصَـدٌّ عَـنْ سَـبِيلِ اللَّـهِ وَكُفْـرٌ بِـهِ وَالْمَسْـجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَـرُ عِنْـدَ اللَّـهِ وَالْفِتْنَـةُ أَكْبَـرُ مِـنَ الْقَتْلِ}، انظر كيفَ جَعـلَ اللـهُ الفَتنـةَ - الكُفـر - أكـبرُ مِـن القَتلِ لِذلِك.

يَقولُ شيخُ الإسلام رحمَهُ اللهُ تَعالى في تَفسـيرِ هـذهِ الآية: (يَقولُ سُبحانَهُ وتَعالى وإن كَانَ قَتلُ النُّفوسِ فِيهِ شَـرٌّ فَالفتنةُ الحَاصلةُ بِالكُفرِ، وظهورِ أهلِه أعظمُ مِن ذَلكَ فَيُدفَعُ أعظـم الفسَـادين بِـالتزامِ أدنَاهمَـا) [مجمـوع الفتـاوى ج 10/ص 513].

تَأمـل أخـي القَـارئ الكَريـم كيـفَ فَهـمَ هـذا الرجـلُ المَفسدةَ والمصلحةَ وكيفَ فُهِمَت اليوم منَ أهلُ التعَالم؟!

مَـــن الَّـــذي يُميِّـــزُ بَيـــنَ المصَـــالحِ والمفَاسِدِ؟

هـذِه مَسـألةٌ يجـبُ التَجـردُ فِيهـا مِـن أهـواءِ وأدواءِ الرياسةِ، ولا بُدَّ مِن تَقريرِ أمورٍ.

أَولُها: أنَّ يكونَ المُمَيِّز شَاهِدُ واقعٍ، وعالمُ حالٍ، ليُميِّزَ بينَ المَصلَحَةِ والمَفسدةِ، وإن كَانَ هَذا الأمرُ مَحسُومٌ إلا أنَّهُ مِن المَحتُوم أنَّ أبيِّنَ هَذا الأمر للفائدةِ، لأنَّ المَصلحةَ والمفسدةَ تُقدَرُ بالمُعطيَاتِ الواقعيَّةِ، لا بالظنونِ الوهميةِ، والتَصورات والخَيَاليَّةِ، والخَبرُ ليسَ كالمُعاينةِ كَمَا أخبرَ الرسولُ الكريمُ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ فَمِنْ هُنَا يَتبَيَّنُ لنَا أنَّ أهلَ الثُغُورِ هُم أولى بتقدِيرِ المَصالحِ، وتَميِّزِ المَفاسدِ، والتَرجِيحِ عَند تَزَاحُمِ الشَّرَّينِ، وذَلك مِن وَجهينِ:

الوجهُ الأولُ: لأنهم شُهداء وَاقعٍ وحالٍ.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ اللهَ تَكفلَ بهدايتهم، كَمَا قالَ تَعَالى: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ المُحْسِنِينَ}، فَهُم أهلُ الجهادِ والإحسانِ، وأسعدُ الخَلقِ بهاتينِ الصِّفتين، وأكدَ هذا التَّفسيرُ مَا جاءَ عن ابنِ المُبَارك وسُفيَانَ رَحمهمَا اللهُ تَعالى قالَ سُفيان بنُ عُيينة : (إذا اختَلفَ النَّاسُ فَانظروا مَا عَليهِ أهلُ الثُّغُورِ، مَوضع المَخافةِ في بُروجِ البُلدانِ فإنَّ اللهَ قَالَ: فَذكرَ الآيَةَ..).

وقَالَ ابنُ المُبارك : (مَن اعتَاصَت عَليهِ مَسألةٌ، فَليسأل أهل الثُّغورِ عَنها لِقولِهِ تَعَالى {لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا}).

مَا شَأنُ القُومِ:

فَيَا لَلَّهِ الْعَجَبُ ما شَأنُهم في أمرٍ لم يَشهدُوهُ، ولم تَغبر أقدَامهم سَاعةً في سَبيلِ اللهِ، ولمْ يَروا مِن اللهِ تَأيِّداً مَشهُوداً لِبعدِهم عَن هَذِهِ الكَرامةِ، فَيَا لَلَّهِ العَجَبُ مِن قَومٍ سَلطُوا ألسِنتَهم في ذَمِ مَن بَاعوا الحَياةَ لِربهم، وعُفِّرَتْ وجُوهُهُم فِي التُرابِ فَضلاً عَن تَغبيرِ أقدَامِهم في سَبيلِ رَبهم، فَيَا لَلَّهِ العَجَبُ مَا هذِهِ الجُرأةَ وَأينَ الحَيَاءُ مِن اللهِ، فَيَا لَلَّهِ العَجَبُ مَاذا لو شَمُّوا روائحَ المِسكِ مِن الدِّماءِ المُنهَمِرةِ، والأشلاءِ المُبَعثَرةِ، فَيَا لَلَّهِ العَجَبُ كيفَ لو رأوا القُمصَ البَيضَاء فِي السَماءِ؟! هَل يَظُنُّ هؤلاءِ أنَّ طَنِينَهم المَشئوم يُوتِرُ فِي مِثلِ مَن شَاهَدَ وذَاق.. لا واللهِ.. لا وَاللهِ.. لا وَاللهِ.

المُنَظِّرُونَ وحُظُوظُهم مِن المَعَارِكِ:

أَقبَلوا بِسيوفِ المَصالِحِ والمفَاسِدِ دَعوَى لا تَقومُ فـي سُوقِ المُنَاظَرةِ بِحجةٍ، ولا تُؤَيدُها قَرِينَـةٌ مُعتبَـرةٌ مِـن شَـرعٍ قَويمٍ، أو عَقلٍ سَليمٍ، لِقطعِ حَبلِ الشَريعةِ السَمحاءِ، ومُـرادِ إلهِ السَماءِ، بِقصدٍ أو بِغيرِ قَصـدٍ، خَرقـوا الإجمَـاعَ، وتَفـردوا بِمـا لـم يُسـبَقُوا، وغَمـزوا السَّـلفَ بِخروقَـاتِهم الخَرقَـاءِ، وحُجَجِهم البَلهَاءِ، تَسألُ المُرجِئةَ اللـهَ مِنهـا العَفـوَ والعَافيَّـةَ فَلا بُدَّ مِن بَيانِ أمرِهم ودَحضِ مَزاعمَهم قُربى وعِبادَة.

شُبهَةٌ والرَّدُ عَليهَا:

هُناكَ مَن يقولُ أن صُلحَ الحُديبيِّةَ كانَ فيهِ دَنيَّـة، وهـذا دَليـلُ دُفـع شَـرّ الشَّـرَّينِ والرِضَـا بِأدنَاهمَـا، وجَلـب لأعلـى المَصلحتينِ.

أقـولُ: نَعـم ولا خِلاف فـي هـذا ولَكـن الأغـرارَ مَـن أفهَامِهم يُغـزَوا، إذ لَـم يَستطِع هَـذا المِسكينُ أن يَتَنبـهَ أن صُلحَ الحُديبيِّةَ فِيهِ مَصلحَةٌ عَلِمَها النَـبي الكَريـم صَـلى اللـهُ عليهِ وسلمَ وإن خَفِيت على بعضِ الصحَابةِ، ولَم يكن هنُـاك ضَياعٌ للدِّينِ بَل على العَكس كَانَ الفَتحُ العَظيم، والمصـلحةُ الكُبرى؛ حتَى أن الكَثيرَ مَن العلمَاءِ سمَاهُ فَتحاً، وأمَا مَا كانَ مِن ردِّ مَن جَاء مِن الكُفارِ مُسلماً فَليس فِيهِ الرفض لِدينِه، أو عَـدم إقـرَارِهِ عَليـه، أو طَلـب الـردَّة مِنـهُ وإنَّمَـا كَـانت المُعَاهدَة لأمدِهَا المَعلوم مع بقاء إسلام مَن أسلَم - والمنعُ إنَّما جَاء لِلهجرَةِ - إلى الرسولِ صلى اللهُ عَليهِ وسَـلمَ ولـم يَكن المَنع للإسلام، فليتنبه لِهذَا الأمرِ مِن شُبَهِ الأحـدَاثِ، إذ ليسَ هُناكَ ثَمَّةَ مَانِع أن يُسلِمَ أحدٌ ويُخفي إسلامَهُ إلى فَـرجِ اللهِ، وهُنا تَكون المُوازنَةَ بَيـنَ المصَـالحِ والمَفَاسِـدِ، ولَيـسَ فـي هَـذهِ الحَادثـةِ أن يُـدَاهِمَ العَـدو البِلادَ، ويَجتـثَّ الدِّيَانَـةَ، ويقتـلَ النُفـوسَ، ويَنتهـك الأعـراضَ، فَلـم يُصَـالِحهم النَـبيَّ صلى اللهُ عليهِ وسَلمَ عَلى مِثلِ هَذا وَأنَّى يَكـونُ ذَلـك مِنـهُ، وممَّن اهتدى بِهداه، إذ لا مَصلحَةَ مِن وَراءِ هذا، ولا مَفسـدةَ أكبر مِنها فَليُعلَم وليُلزَم.

شُبهَةٌ أُخرَى:

وهُنَـاكَ مِمَّـن زَلَّـة قَـدَمهُ، وعَظُـمَ بِـالعُجبِ والتعَـالُمِ وَرَمُهُ، مَنْ يقولُ؛ مِن المصلحةِ دَفعُ الكَافِرِ بِنظَامٍ كَافِرٍ.

ومَـا عَلِـمَ الأسـتَاذ أنَّ الكُفـرَ مِلـةٌ واحِـدةٌ وإنَّ الديمقراطية شَرٌّ مِن الصَلِيبيةِ إن وُجِدت، ومِـن المُؤسِـفِ حقاً أن ترى عُقولاً وصلت إلى مَرحلَةِ الغرغرةِ تَنظرُ طَاعةَ

وَلِيَّ الأمرِ الديمُقراطي، حتى يَنزِعَ السِّلاح، ويَمسحَ القُـدرةَ مِن صُفوفِ المُقاومةِ، وبَعدَها يَطلُبُ الشَرعَ بالـدعوةِ تحتَ ظِلِّ التَنصيرِ، وقَمعِ الديمقراطية لِكلِ أصولِ الدِّينِ، فَيَا لِلَّـهِ العَجَبُ كم لِسوقِ الحمَاقَةِ مِن مُتسوِقَةٍ؟! وأخَذ يَنقلُ كلاماً لشيخِ الإسلامِ لَو رآه رحمَـهُ اللـهُ تَعـالى فـي هَـذهِ القَضـيةِ المُقرَّرة لغزَاهُ بالسيفِ والرُمحِ - أقصِدُ الكَلام - ولَكن هَـذه بِضَاعةُ مَن {ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَـاةِ الـدُّنْيَا وَهُـمْ يَحْسَـبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُـنْعاً}، نَسـألُ اللـهَ سَـلامةَ القَصـدِ وحُسـنَ النِّيَّةِ.

خَاتِمَةٌ:

أَرجو مِـن اللـهِ أنَّ يَنفـعَ بِهَـا الكَـاتِبَ، والمكتُـوبَ لَـهُ، والمُوافِقَ والمُخَالِفَ، وليعلَمَ الخَلقُ قَاطِبَةً، وعلَـى رأسِـهم أمريكا أن ساداتِ الإسلامِ مِن المُجاهِـدينَ لـن يَـتركوا هَـذا الأمرَ، ولن يتوقفَ إلا بإحدَى الحُسنَيَيْنِ المَوت أو الشَهادة.

والحمدُ للهِ بَدَت بَوارِقُ الأمَـلِ بِبَسـمةٍ عَريضـةٍ تُبشـرُ بالنَّصرِ في العِراقِ وأفغانِستان، وإنَ أقسَمتُ باللهِ لأَ أحنَـث أنَّ النَّصَـرَ حَاصِـلٌ، فَكـلُ العَـالَمِ قَـد تَـألبَ علَـى العِصـابَة المَنصـورةِ ولَـم يَضـرُها ذَلـك، وَسيسـتَمرُّ النزيـفُ لِيُكـوِّنَ مَجريَـانِ، مَجـرى يَحمِـلُ سـاداتِ الإسـلامِ إلـى النصـرِ أو الجِنانِ، ومجرى يَحمِلُ طغاةَ الكُفـرِ إلـى الخِـزيِ أو الخِـزيِ والنَّيرانِ.

وأخيراً...

أقولُ لِمن أفتَـى بالفِتنـةِ، وجَعـلَ مِن دَرءِ المَفسـدةِ؛ الطاعة للديمُقراطيـةِ: أو الصَـليبيةِ، سَـيأتي اليـوم الـذي لا ترحمُ فيهِ أنَاملُكَ عضاً وكمداً مِـن اللـهِ فـي الآخـرةِ، ومِـن التَعزيرِ عِند تَنفِيذِ وعدِ اللهِ بالنَّصرِ لِعبَادِهِ، ويَكفـي أن تَعلَـمَ أنَّ نَصيبَكَ فـي مَسـرحِ القَضـيةِ أن تُمثـلَ العَاقِـلَ المُخـذل، والمُرجِفَ المُعطِل، ومَا حَظكَ مِن عَبَقِ المِسكِ الذي يَجِدهُ الأبطالُ إلا مَا تجِدُ مِن رِيحِ مصيرِ طغَامِكَ.

{واللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ}

كَتَبهُ خَادِمُ الإسلامِ تَشرِيفاً لَهُ
ابن القَرية الفلاحَ المعتصم

2 / غرة شهر الله المحرم
رجب / 1425 هـ

منبر التوحيد والجهاد

* * *

sw.dehwat.www//:ptth
ofni.hannusla.www//:ptth
moc.adataq-uba.www//:ptth

موقعنا على الشبكة

sw.dehwat.www//:ptth
moc.esedqamla.www//:ptth
ofni.hannusla.www//:ptth
moc.adataq-uba.www//:ptth